المدينة والسلطة بالمغرب
خلال العصر الوسيط

ذ. الحسين أسكان
ذ. التاريخ الوسيط بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية .

شهدت القرون الستة الأولى من العصر الوسيط حركة واسعة من التمدين تزامنت، بالخصوص مع فترات قوة بعض الكيانات السياسية التي ظهرت بالمغرب، مثل المخزن المرابطي والموحدي، وتتمثل في ظهور عدد من المدن المهمة، خلال الفترة المذكورة، لعبت أدوارا أساسية في تاريخ المغرب كمدينة سجلماسة سنة 140هـ، وكمدينة فاس، ومراكش والرباط. فما هو دور السلطة السياسية في ظهور تلك المدن ؟ وما هي طبيعة العلاقات بينها وبين المدينة كمجال ؟ وبينها وبين رعية المدينة ؟

I - العلاقة بين السلطة والمدينة:

من المعلوم أن المدن كانت تظهر بالمغرب خلال العصر الوسيط بشكل تلقائي كنتيجة لعوامل متعددة (منها عوامل جغرافية، مثل الموقع الجغرافي والموضع، وعوامل تاريخية)، وقلما تظهر المدن بكيفية إرادية وسياسية. لكن كيفما كان سبب ظهور المدينة، فإن للسلطة السياسية دور كبير في تطورها، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

وكان ابن خلدون قد حدد العلاقة بين المدن والسلطة السياسية في أمرين، إذ يرى أن الدولة تنزل الأمصار والمدن لسببين: لحط الأثقال، والثاني للتحصن بأسوارها من الثوار الذين قد ينازعونها الملك[1]. وأضاف أن عمر المدينة مرتبط بعمر الدولة، وحسب عمر الدولة يكون مقدار عمرانها، مثل مدينة بغداد. وعند انقراض الدولة إما أن يكون للمدينة ظهير من الجبال والبسائط فيستمر عمرانها كفاس وبجاية، وإذا لم يكن لها تنقرض بانقراض الدولة. هذا بالنسبة لعلاقة السلطة بالمدينة، أما بالنسبة لعلاقة السلطة برعية المدن وعلاقة الرعية بالمدينة، فيوضح أن سكنى المدن إضطراري للرعية يكرههم السلطان عليه أو رغبة في الأجر[2].

رغم وجاهة آراء ابن خلدون حول علاقة السلطة السياسية بالمدينة وبسكانها

---

[1] - ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت 1979،ج.1 أو المقدمة، ص611 – 612.

[2] - نفسه، م.س. ص 609 – 611.

من الرعية، فهي لا تحيط بكل جوانب هذه العلاقة المتميزة، إذ تبين الأحداث والوقائع التاريخية أنها جد معقدة ومتغيرة في الزمان والمكان؛ حسب عمر الدولة وقوتها العسكرية. ويمكن التمييز فيها بين ثلاثة مراحل أساسية مرتبطة بعمر الدولة وبتماسك عصبيتها أو بتفككها، وهي:

المرحلة الأولى، تصادف مرحلة تأسيس الدولة وتوسعها. في هذه المرحلة، لا تهتم الدولة بسكنى المدن، وإنما تتخذ في الغالب مخيما تقيم فيه عصبيتها التي تشكل العمود الفقري لجندها، لذلك تساهم في ظهور المدن بشكل تلقائي. ومن الأمثلة على ذلك ظهور القيروان، فهي لم تتأسس بقرار سياسي وإرادي، بل كان مكانها مخيم، كما يدل عليها اسم القيروان الذي يعني بالفارسية المخيم، اتخذه جند المسلمين عربا وموالي من الأمازيغ لحط أثقالهم وخزنها ابتداء من سنة 50هـ. وبمرور الوقت وتقدم الفتوحات، وتزايد الجند من الموالي الأمازيغ بالخصوص، تحول المخيم تدريجيا إلى مدينة مبنية عوض الخيام، فظهرت القصبة والمسجد أول الأمر. وبما أن الدولة كانت تمثل أكبر سوق أو هي السوق الأعظم حسب تعبير ابن خلدون[1]، بما تمتلكه من ثروات وقوة استهلاكية كبيرة للسلع المختلفة والخدمات والصنائع بما فيها صناعة العلم، فقد التجأ إليها الصناع والتجار والعلماء من كل حدب وصوب. وسرعان ما **"شدت إليها المطايا"**[2] من طرف الرعية حسب تعبير المصادر، فأخذت بدورها تبني الدور ومختلف المرافق، لكن تبقى دون سور أول الأمر.

وبنفس الطريقة ظهرت كذلك كل من مدينة سجلماسة 140هـ وفاس، مراكش وغيرها. فتأسيس مراكش مثلا، لم يكن قرارا سياسيا واعيا، كما تحاول المصادر المتأخرة أن توهمنا به، مثل رواية صاحب الحلل الموشية التي تبرر تأسيسها بشكوى سكان أغمات لأبي بكر بن عمر اللمتوني من الجند المرابطي. وعندما طلب منهم أن يعينوا له موضعا يبني فيه المدينة دلوه على موضع مراكش وقالوا له:"نفيس جنانها، وبلاد دكالة فدانها، وزمام جبل درن بيد أميرها"[3]. لكن الدراسة النقدية لهذه الرواية المتأخرة ومقارنتها بمصادر أخرى، تبين أن المدينة ظهرت بكيفية تلقائية، إذ يخبرنا ابن زرع مثلا، أن يوسف ابن تاشفين سكن موضع مراكش "بخيام الشعر، وبنى فيه مسجدا للصلاة، وقصبة لاختزان أمواله وسلاحه، ولم يبن على ذلك سورا"[4]. والقصبة

---

[1] ـ نفسه، ص. 506.

[2] ـ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1979، ص 15 – 16.

[3] ـ مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1979، ص. 15- 16.

[4] ـ ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ص.138.

المذكورة هي التي بنيت في ثلاثة أشهر وسميت قصر الحجر، وتكّمي في العصر الموحدي. ومع مرور الوقت استبدلت خيام الشعر تدريجيا بمباني قارة، إذ يخبرنا ابن عذارى أن الناس اشتغلوا "ببناء الديار كل على قدر جهده واستطاعته، فذكروا أن أول دار بنيت بمراكش من ديار لمتونة هي دار تورزجين بن الحسن، الكائنة بموضع أسدال، وقد بناها بالطوب..."[1]. وهذا البناء التدريجي هو الذي يفسر إلى حد ما تضارب الروايات حول تاريخ بناء المدينة وحول بانيها، فالبعض منها حدد تاريخ بنائها في سنة 454، وحدده بعضها في 462، والبعض الآخر في 470هـ[2]، كما نسب بناؤها لأبي بكر بن عمر، والبعض الآخر ينسبه ليوسف بن تاشفين.

في هذه المرحلة من عمر الدولة غالبا ما لا تحتاج الدولة إلى بناء سور حول دار ملكها بعد تحولها من مخيم إلى مدينة كما رأينا في مدينة مراكش التي لم تسور إلا سنة 519هـ عند ظهور ابن تومرت بتينمل، أي بعد حوالي 65 سنة من نزول رحبة مراكش. لأن الدولة تكتفي، عموما في هذه المرحلة الأولى، بسيف عصبيتها وعدلها النسبي تجاه الرعية للحفاظ على الأمن والاستقرار. فعندما فتح عبد المومن سنة 541هـ مدينة فاس هدم جزءا من سورها مبررا عمله هذا بقوله:"**إنا لا نحتاج إلى سور، وإنما الأسوار سيوفنا وعدلنا**"[3]. وفي إطار هذه السياسة هدم الموحدون سور جل المدن الأخرى بعد احتلالها، مثل هدم سور كل من مدينة سلا وسبتة[4]، وسور سجلماسة[5]. وفي الحقيقة، كانت الدولة الجديدة تخاف من تحصن الثوار بالمدينة حيث لم تكن الأمور قد استتبت لها بعد، وعرفت في أول أمرها كثرة ثورات سكان المدن عليها.

تصادف المرحلة الثانية، الجيل الثاني أو الثالث، وفيها حاولت الدولة أن تساهم في تعمير مدن مملكتها، لكن ليس بهدف تنميتها لذاتها أو لصالح الرعية، بل أحدثت بها بعض المنشآت لخدمة أهداف عسكرية وأمنية بالدرجة الأولى، مثل ما فعله الناصر الأموي عند بناء مدينة الفتح في جبل جرنكش، سنة 318هـ، إذ "أمر بنقل الأسواق إليها، والتمدين لها لتكثر مرافق أهل العسكر بها"[6]. وفي هذا السياق يدخل بناء الدولة للقيساريات والأسواق ومختلف المرافق بالمدن الخاضعة للدولة. كما

---

[1] - ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب...، م.س. ج.4 ، ص.19-20.

[2] - نفسه، ج.4، ص. 19 – 20، الإدريسي محمد بن عبد الله، نزهة المشتاق في اختيار الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط. 2، 1989، ص. 233 – 234، مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر سعد زغلول عبد الحميد، الاسكندرية 1958، ص. 208 – 209.

[3] - ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب..، م.س. ص. 189.

[4] - الناصري أحمد السلاوي، الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج.2، ص.105، 111، 189.

[5] - الإدريسي، نزهة المشتاق...، م.س. ج.2 ، ص.226.

[6] - ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب...، م.س.، ج.2 ، ص. 203.

حاولت أن تجلب الرعية لسكنى المدن طوعا، او بواسطة إغراءات مادية. فعندما بنى المنصور ابن أبي عامر سنة 368هـ مدينة الزاهرة وانتقل إليها سنة 370هـ، "**قامت بها الأسواق وكثرت فيها الأرفاق**، وتنافس الناس النزول بأكنافها، والحلول بأطرافها، **للدنو من صاحب الدولة**، وتناهى الغلو في البناء حوله حتى اتصلت أرباضها بأرباض قرطبة، وكثرت بحوزتها العمارة"[1]. وقد ذكر الحسن الوزان الكيفية التي عمرت بها الرباط بعدما بناها يعقوب المنصور الموحدي، "أراد الملك أن يستوطن المدينة عدد من الصناع والعلماء والتجار، فأمر بأن يمنح كل ساكن تعويضا علاوة على ما تدره عليه مهنته من ربح، وقد أدى انتشار هذا الخبر إلى اجتذاب أناس كثيرين من كل الأصناف ومختلف المهن، بحيث أصبحت الرباط بعد قليل من أشرف المدن وأغناها في إفريقية كلها، إذ كان لسكانها دخل مزدوج: التعويض المقرر، وما يربحونه في معاملتهم مع العسكريين ورجال الحاشية الملكية"[2]. ويذكر هذا بالطريقة التي تأسست بها الصويرة في عهد محمد بن عبد الله، إذ يقول الناصري:"لما تم أمرها، جلب إليها التجار النصارى، الذين في فونتي، بقصد التجارة بها وأسقط عنهم وظيفة الأعشار ترغيبا لهم فيها، فأعرهوا إليها من كل أوب"[3].

يأتي إذن اهتمام الدولة بتعمير مدنها في هذه المرحلة الثانية من رغبة البيت الحاكم في توفير البضائع والسلع لنفسه أولا ولجيش الدولة بعد ذلك، عن طريق جلب التجار والصناع. ويؤكد ابن خلدون هذه المسألة في المقدمة خلال حديثه عن أصناف الناس الذين ينبغي إكرامهم من طرف أهل السياسة، إكرام "التجار للترغيب حتى تعم المنفعة بما في أيديهم"[4]. كما ان الماوردي يوصي الحاكم "**أن ينقل إليها من أعمال أهل العلم والصنائع ما يحتاج إليه حتى يكتفوا به، ويستغنوا عن غيرهم**"[5]. وفي إطار هذه السياسة قامت الدولة الموحدية بتهيئة السواحل المغربية الشمالية، من خلال إعادة تعمير مدن الرباط كقاعدة لتجميع العساكر، سلا، المعمورة، القصر الكبير، قصر مصمودة...، واتخاذها محطات لمرور الحركات العسكرية للأندلس، وكذلك بناء مدينة الفتح بجبل طارق سنة 555هـ.

المرحلة الثالثة، تصادف الجيل الرابع، وفيها تبدأ الدولة بتسوير المدن غير المحصنة أو تعيد تسوير المدن التي هدمتها من قبل للتحصن بها من الثوار؛ والسبب

---

[1] نفسه، ج.2 ، ص. 276.

[2] ـ الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد الأخضر ومحمد حجي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1980، ج.1، ص. 160.

[3] ـ الناصري، الاستقصا..، م.س، ج.8 ، ص.21.

[4] ـ ابن خلدون، المقدمة...، م.س. ، ص. 254.

[5] ـ الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق رضوان السيد، بيروت 1987، ص. 210 – 211.

في تغيير موقفها من تسوير المدن خلال هذه المرحلة، هو أن سيوف عصبيتها لم تعد قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، كما أن ظلم الحكام من عصبية الدولة للرعية يزيد الوضع اضطرابا بقيام الثورات، فتضطر الدولة للاحتماء بأسوار مدنها. وهكذا شرع يعقوب المنصور الموحدي، مثلا، في بناء ما هدمه جده قبل 40 سنة من سور مدينة فاس، وأكمل الناصر بناءه سنة 600هـ. كما بنى هذا الأخير في نفس السنة أسوار مجموعة من المدن، كسور "مدينة باديس، وسور المزمة، وسور مليلية **حياطة على ذلك من فجأة العدو**"[1]. ونلاحظ نفس الظاهرة لدى الدولة المرابطية، إذ أمرت، ابتداء من سنة 519هـ بتسوير المدن في الأندلس والمغرب، وفرضت ضريبة سميت ضريبة العتبة لتمويل عمليات التسوير تلك[2]، وفي تلك الفترة سورت فاس ومراكش. ومع تكاثر الثورات في المراحل الأخيرة من عمر الدولة تفقد السيطرة على البوادي، ولا يبقى تحت حكمها إلا بعض المدن كما حدث عند ضعف دولة الموحدين منذ معركة العقاب 609هـ "فصارت ملوكهم ليس لهم حكم في البوادي، إنما لهم أمرهم وسلطانهم في المدن خاصة"[3]، إذ لم تعد تتوفر على حاميات عسكرية فعالة فاحتمت بأسوار مدنها.

أما الملكية العقارية بالمدينة، خلال هذه المراحل الثلاث، فإنها تعود للدولة، سواء فتحتها عنوة أو صلحا؛ والفرق الوحيد بين الحالتين، أن الدولة، في حالة الصلح، تترك استغلال بعض العقارات في يد الأعيان الذين كانوا يستغلونها قبل إخضاع المدينة.أما في حالة العنوة، فتنتزع منهم ذلك الاستغلال، في حالة الفتح، وتمنحه لعصبيتها. وتستغل الدولة هذه العقارات إما بكراء الأرض العارية للرعية بنصف الثمن، أو تكتري المرافق إذا بنتها بنفسها عن طريق المزايدة، وقد ظل الأمر دون تغيير حتى بداية القرن العشرين، كما هو الشأن في مدينة الدار البيضاء[4].

تلك كانت بعض مظاهر علاقة الدولة بالمدينة كمكان. فكيف كانت علاقتها بسكان هذه المدن ؟

---

[1] ـ ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب...، م.س.، ص. 271.

[2] ـ أنظر بعض التفاصيل عند محمد عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1964، ج.1 ، ص.114 – 116.

[3] ـ ابن أبي زرع، الدخيرة السنية في أخبار الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص.35.

[4] ـ أنظر أطروحتنا، الدولة والمجتمع في العصر الموحدي، مرقونة بكلية الآداب ظهر المهراز – فاس، ص. 155 – 157.

II- علاقة الدولة بالرعية في المدن:

أهم ما يميز علاقة الدولة بسكان المدن خلال العصر الوسيط، هو الحذر الشديد للحكام من الرعية، ويتجلى هذا الحذر في استنكافهم من السكنمع الرعية والاختلاط بها، وهذا ما يفسر اتخاذ أغلب الدول أول الأمر لمخيمات بعيدا عن رعية المدن الخاضعة لها. يخبرنا ابن خلدون عن سبب اختطاط المرابطين لمراكش بأنهم نزلوا بجوار مواطن المصامدة "**ليتميزوا عن سواهم**"[1]. وحتى إذا اضطرت عصبية الدولة الجديدة للنزول في مدينة مبنية قبل قيامها لسبب من الأسباب، فإن الحكام الجدد، إما أن يقوموا بتصفية سكانها جسديا أو إجلائهم عنها في أحسن الحالات، كما حدث عندما اتخذ الموحدون مراكش دارا لملكهم، إذ "طهروها" قبل أن يدخلوها[2]، أو اتخاذ قصبة بجانبها تكون مسورة للاحتماء بها من الرعية. وهذا السلوك هو ما يفسر ظهور مدن ملكية بجانب المدن القديمة التي تسكنها الرعية، كما هو الشأن بالنسبة لظهور مدينة الزهراء، ثم الزاهرة بجانب قرطبة بالأندلس في عهد الأمويين، أو ظهور رقادة بالقرب من القيروان، أو زويلة قرب المهدية في عهد الفاطميين، أو بناء فاس جديد سنة 674هـ بعد ثورة سكان فاس في العهد المريني.

وما ينطبق على دار ملك الدولة، ينطبق على المدن التي يستقر بها جندها وحاميتها. ففي العهد المرابطي، كانت تلمسان، مثلا، تتألف من مدينتين "إحداهما قديمة، والحديثة اختطها الملثمون ملوك المغرب، واسمها تكّرارت فيها يسكن الجند وأصحاب السلطان وأصناف من الناس، واسم القديمة أكادير يسكنها الرعية"[3]، وعندما فتح عبد المومن مدينة تونس سنة 554هـ "بنى بأعلاها قصبة، أبراجها مثلثة الزوايا، أمامها فيصل من نوعه، **حال بين ساكنها وبين البلد**"[4]. كما اتخذ الموحدون بفاس قصبة لها مسجد بالخطبة، لأنها مفصولة ومنحازة عن البلد بسور، حسب شهادة صاحب الاستبصار المعاصر[5]. ويمكن الاستمرار في ذكر أمثلة لمدن كثيرة وقع فيها الفصل بين الحكام والرعية بسور خلال العصر الوسيط، بما في ذلك الفترة المرابطية والموحدية. وتدل الأمثلة السابقة وغيرها على حذر الحكام من الرعية وعلى التوتر الاجتماعي السائد بين الحكام والمحكومين. ويظهر هذا التوجس والحذر مما كان يعانيه سكان مدينة زويلة حيث تسكن الرعية، وهم من التجار في أغلبهم، من التنقل

---

1 - أطروحتنا ص. 266 – 267، نقلا عن ابن خلدون، العبر، ج.6، ص. 225.

2 - ابن عذاري، البيان المغرب... قسم الموحدين، ص.27 – 30، وأنظر كذلك، البيدق، أخبار المهدي بن تومرت وغيره من المصادر التي تعرضت لفتح مراكش.

3 - ياقوت الحموي، معجم البلدان، نشر محمد أمين، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت. ج.2، ص.44.

4 - مجهول، الحلل الموشية..، م.س. ، ص. 153.

5 - مجهول، الاستبصار...، م.س. ، ص. 181.

اليومي بين مدينتهم وبين المهدية دار الملك حيث تجارتهم، فشكوا معاناتهم لأبي عبيد الله الشيعي، فقال:"لكن **أنا في راحة**، لأنني بالليل أفرق بينهم وبين أموالهم، وفي النهار أفرق بينهم وبين أهاليهم، **فأمن غائلتهم**"[1]. كما أن ابن خلدون يبرر بناء المدينة البيضاء بفاس من طرف أبي يوسف يعقوب المريني بقوله "اتخذها مسكنه ومسكن جيشه **ليتميز بينهم وبين الحضر** من أهل مدينة فاس"[2].

خاتمة:

يتبين مما تقدم أن المحرك الأساسي لازدهار ونمو المدن في المغرب خلال العصر الوسيط، هو السلطة السياسية، إما بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، وليس ساكنة المدينة من تجار وصناع. وأن الحكام كانوا معزولين بحكم الخلفية الاجتماعية القبلية المقتبسة من الشرق، ليس فقط بسور القصبة، بل بأسوار كبرى اجتماعية واقتصادية وقانونية وثقافية[3]. هذه الأسوار الاجتماعية الكبرى التي تفصل بين الحكام والرعية هي التي تفسر، جزئيا، سلبية سكان المدن التي لاحظها ابن خلدون[4]. وهي التي تفسر، جزئيا أيضا، عدم وجود طبقة تجارية مستقلة عن السلطة السياسية تستطيع فرض نظام اجتماعي قائم على قوانين السوق يعوض النظام القبلي المشرقي المعتمد على القرابة الدموية، والذي فرضته الدول المتعاقبة على حكم المغرب الوسيط منذ عصر المرابطين.

---

[1] ـ مادة زويلة في معجم ياقوت الحموي، مصدر سابق.

[2] ـ ابن خلدون، كتاب العبر...، م.س. ج.7، ص. 120.

[3] ـ أنظر حول مظاهر هذه الفارق الاجتماعية بأطروحتنان الدولة والمجتمع ...م.س. ، ص. 156.

[4] ـ ابن خلدون، المقدمة...، م.س، ص. 218 – 219.